الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

ثانية ليسانس علوم تجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال

محاضرة05: مقابلات الكتلة النقدية

الأهداف:

- تمكين الطالب من الإطلاع على الأجزاء المقابلة التي تفسر سبب إصدار النقود

- معرفة موجودات الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

أولا- المفهوم

إن مصطلح "مقابل" لديه دلالة محاسبية، وللمؤسسات المالية ميزانيات متوازنة، فعندما تقوم هذه المؤسسات بفتح حساب لعون اقتصادي أو أثناء إصدار سندات، فإن مبلغ هذا الحساب أو هذه السندات يظهر في جانب الخصوم. وفي كل مرة تتعهد المؤسسات المالية بمنح قروض، فإنها تنشئ جانب أصول. و النقود التي تظهر في خصوم ميزانية المؤسسات المالية لديها مقابل من القروض يظهر في جانب الأصول. وتمثل مقابلات الكتلة النقدية مصادر إنشاء النقود المجسدة من طرف النظام النقدي أو النظام المالي القائم أو النظام المالي الإجمالي. ومحاسبيا، تعني مقابلات أو أجزاء من موارد النظام المالي التي تشكل جزء كبير من المجمعات النقدية.M4

وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها ولتوضيح ذلك نلجأ إلى تحليل ميزانية كل من البنك المركزي والقطاع المصرفي على النحو المبسط التالي:

جدول رقم (01): ميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي

ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الإلتزامات
ذهب وعملات أجنبية OD	الأوراق النقدية B
قروض للخزينة العامة CTP	الإحتياطيات الإجبارية RO
إعادة تمويل الإقتصادREF	

ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الإلتزامات
الإحتياطيات الإجبارية RO	الودائع بأنوعها D
قروض C	إعادة تمويل الإقتصادREF

المصدر: (مفتاح، 2005، صفحة 61)

وبعد دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي).

مجموع الموجودات (الأصول)= مجموع الإلتزامات (الخصوم)

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين = OD+CTP+Ref+RO+C

إجمالي الإلتزامات المتضمن في الميزانيتين = B+RO+D+Ref

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات =الموجودات

OD+CTP+Ref+RO+C = B+RO+D+Ref

نتحصل على: OD+CTP+C= B+D أي أن: الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية

جدول رقم (02)الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الإلتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية: -الذهب والعملات الأجنبية **OD** -القروض المقدمة للخزينة **CTP** -القروض المقدمة للاقتصاد **C**	الكتلة النقدية: -الأوراق النقدية **B** -الودائع **D**

المصدر: مستنتج من المعلومات السابقة

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية.

وهكذا تعتبر الكتلة النقدية التزاما على النظام المصرفي، وإحدى أصول الأعوان الإقتصاديين غير الماليين، وتشكل مقابلاتها أصول بحوزة النظام المصرفي.

ثانيا- الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية

وتمثل الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية بصفة عامة في الآتي:

أ- الذهب والعملات الأجنبية (الذمم على الخارج):

إن جزءا من الكتلة النقدية يقابله احتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، وذلك راجع إلى كون حجم الكتلة النقدية يتأثر بدخول أو خروج الذهب أو العملة الصعبة.فعند عملية التصدير نلاحظ أن حصيلة هذه العملية من العملة الصعبة لا يتم تداوله على مستوى الإقتصاد، وإنما تدخل في حسابات البنك المركزي الذي يقوم بإصدار العملة الوطنية بنفس القيمة، على هذا الأساس نلاحظ أن دخول العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية والعكس في حالة العجز. يمكن القول أن كل شراء من العملة الصعبة من طرف البنك المركزي يؤدي إلى إصدار نقد مركزي ، والذي يعني زيادة الكتلة النقدية، بينما المبيعات من العملة الصعبة لديها تأثير إنكماشي لأنها تؤدي إلى تقليص الكتلة النقدية.

وبالتالي يؤثر رصيد ميزان المدفوعات في كمية النقد المتداولة، فإذا كان موجبا، بمعنى أن الصادرات تفوق الواردات أو أن الداخل من رؤوس الأموال الأجنبية يفوق الخارج منها سيؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداولة، والعكس صحيح.

ب- القروض للاقتصاد الوطني

وتتمثل في إجمالي التمويلات الممنوحة من طرف النظام النقدي (النظام المالي القائم أو الإجمالي للاقتصاد) في شكل قروض و أوراق المحفظة المالية. وتستخدم هذه القروض لتمويل العمليات التجارية والاستثمارية، كما أنها أحد أشكال العناصر المقابلة للكتلة النقدية لان منح هذه القروض يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة. و بما أن هذه القروض تستخدم في الكثير من العمليات، فضلا عن أنها تغذي بدورها ودائع البنوك. ومن ثم إذا ارتفع مستوى القروض

ارتفعت الوسائل النقدية المتاحة، والعكس صحيح. لذلك تتدخل السلطات النقدية في توجيه السياسة الإئتمانية. ففي حالة نقص السيولة مثلا على مستوى المؤسسات المالية، تلجأ هذه الأخيرة لإعادة التمويل على مستوى البنك المركزي، و من ثم زيادة الإئتمان.

ج- الذمم على الخزينة العمومية

وتعني القروض الممنوحة من طرف النظام المالي للخزينة. وتتعلق هذه القروض بالكامل بالنفقات العمومية التي لم يتم تغطيتها بالموارد الخاصة للدولة (الضرائب وإيرادات الدومين العام). وتمثل الخزينة العمومية الكيان المالي للدولة. و في الغالب تطلب الخزينة قروضا من البنك المركزي والبنوك الأخرى لمواجهة نفقاتها العامة مقابل سندات تصدرها على نفسها. وتمثل هذه السندات إحدى الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية لأن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة، والعكس صحيح.